رئيس الحكومة يذكّر الوزراء بطبيعة جلسات المجلس ومهامها

الجلالي يدعو إلى تقبل النقد برحابة صدر ويؤكد أهمية المناقشات الشفافة لتحقيق المصلحة العامة

وزيرة الشؤون الاجتماعية لـ «الوطن»: استراتيجية وطنية لتنمية الطفولة المبكرة تعزز حقوق الأطفال في سورية

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية برئاسة محمد الجلالي مشروعي الصكين التشريعيين الخاصين بإحداث الاتحاد السوري لشركات التأمين وإحداث صندوق التعاون والنشاط في المدارس في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

ودعا الجلالي خلال الجلسة إلى تقبل النقد بكل رحابة صدر وبكل مسؤولية أيضاً، وقال: «عندما تكون المصلحة العامة هي هاجس الحكومة لن يتم التوقف عند أي حسابات أضيق من ذلك»، مشيراً إلى ضرورة أن تتم المناقشات والحوارات بكل شفافية ومسؤولية ومن دون أي تردد أو خجل في الإشارة إلى أي خلل أو ضعف أو تعثر في أي طرح أثناء الجلسات، وبعيداً عن أي مقاربات شخصية لأي موضوع، فالمطلوب هو إجراءات موضوعية وكفؤة للأفكار المطروحة.

وأعاد الجلالي التذكير بطبيعة جلسات مجلس الوزراء ومهامها واختصاصاتها باعتبارها المكان الطبيعي لمناقشة القضايا الحكومية ولاسيما ذات الطابع السياساتي والكلي التي تهم المواطنين، ومكاناً أيضاً لنقد دقيق ومجرد ومراجعة الإجراءات والقرارات الحكومية والخطط التي قد يعتريها أي قصور أو خلل خلال عملية التنفيذ والتتبع والقياس، مجدداً التأكيد أن الهدف الرئيسي للعمل الحكومي هو تحقيق المصلحة العامة التي تخدم أكبر شريحة من المواطنين.

وشهد موضوع مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الاتحاد السوري لشركات التأمين نقاشاً مطولاً وتبايناً واسعاً في الآراء التي تراوحت بين أهمية وضرورة ضبط وتنظيم سوق التأمين والحفاظ على المنافسة والتنافسية كمبدأ أساسي لعمل سوق التأمين والابتعاد قدر الإمكان عن فرض القيود والوصاية على شركات التأمين، حيث أكد بعض الوزراء ضرورة عدم تأثر مشروع الصك التشريعي ببعض قضايا وحالات الفساد التي شهدها القطاع خلال الفترة السابقة، وأهمية مراعاة المعايير الدولية في قطاع التأمين حرصاً على استقطاب شركات التأمين الإقليمية والدولية.

ونظراً لوجود إشكاليات جوهرية في نص مشروع الصك التشريعي تتعلق بشكل أساسي في عدم دقة تحديد الأدوار والصلاحيات على النحو الذي قد يؤدي إلى تهديد استقلالية وتنافسية النشاط التأميني، قرر المجلس إعادة مشروع الصك إلى وزارة المالية واللجنة الاقتصادية لمزيد من الدراسة والتدقيق.

كما شهد مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث صندوق التعاون والنشاط في المدارس العامة والخاصة والمستوى عليها في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، مناقشات مستفيضة ومتباينة في آن معاً، إذ أبدى عدد من الوزراء وجهات نظر غير مشجعة لمشروع الصك لاعتبارات تتعلق بضرورة مراعاة الوضع المادي للأسر الفقيرة والمحتاجة التي قد تجد في أحكام مشروع الصك قيوداً مالية إضافية حيال إرسال أبنائها إلى المدارس.

بالمقابل قدم وزير التربية وعدد من الوزراء ولاسيما من أعضاء اللجنة الاقتصادية، مداخلات مطولة تركزت على ضرورة التعامل مع الموضوع بكل موضوعية وواقعية، باعتبار أن أحكام مشروع الصك التشريعي لا تخلق محلاً جديداً لإنفاق التلاميذ، بل فقط زيادة المبالغ النافذة حالياً والتي أصبحت أكثر من قليلة ورمزية، وكذلك لتكون ثروة البلد وأمل مستقبله.

كما شدد المجلس على ضرورة المتابعة الدقيقة لمضمون المصفوفة التنفيذية من خلال اضطلاع جميع الوزارات والجهات العامة بأدوارها واختصاصاتها كما وردت، مع ضرورة رفع تقارير دورية مع الملاحظات والمقترحات لضمان التنفيذ الأمثل لهذه الاستراتيجية.

بدورها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سمر السباعي لـ«الوطن» أن العمل على إنجاز الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة ومصفوفة العمل التنفيذية الخاصة بها، كان ضمن فريق عمل بالتعاون بين هيئة شؤون الأسرة والسكان واللجنة الوطنية لحقوق الطفل، والتي تضم مجموعة من الوزارات مثلا العدل، الداخلية، الصحة، الثقافة، الأوقاف، الإعلام، بالإضافة إلى منظمة طلائع البعث، اتحاد شبيبة الثورة، والأمانة السورية للتنمية، قرى الأطفال، وجمعية حقوق الطفل.

وأوضحت الوزيرة السباعي أن هذه الإستراتيجية استندت إلى منهجية علمية وعملية تتضمن تحليل نتائج دراسات وأبحاث ومقابلات واجتماعات مع الشركاء المعنيين. وخلصت الجهود إلى إعداد هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى ضمان أن يتمتع كل طفل برعاية شاملة ومتكاملة توفر له الحماية، وتراعي جميع جوانب نموه وتطوره ضمن إطار تشريعي معتمد وشراكة وطنية حقيقية.

وأضافت: إن رسالتها تكمن في تقديم في ضوء الضغوط المالية الكبيرة التي تعاني منها وزارة التربية والخزينة العامة للدولة والحاجة الماسة لموارد إضافية لتمويل الأنشطة الجوهرية. كما ركزت المداخلات على أن الهدف من هذا الصك التشريعي هو مساعدة المدارس في الاستجابة المحددة والمرنة للأعباء المالية الكبيرة جداً للنشاطات والحالات الطارئة المرافقة للخدمات التربوية والتعليمية والتي تلتزم الدولة بتأمينها مجاناً.

وطالب عدد من الوزراء بضرورة تفعيل عدد من البرامج الحكومية ولاسيما تلك المتعلقة بتقديم الدعم للشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجاً بحيث تساعد في التخفيف من أي أعباء مالية قد تفرضها التوجهات والبرامج الحكومية الضرورية من منظور وطني كلي.

في سياق آخر أشاد مجلس الوزراء من خلال مداخلات الوزراء بجهود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في إنجاز الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة ومصفوفة العمل التنفيذية الخاصة بها، وأكد المجلس على الرعاية الكبيرة التي توليها الحكومة للملف الطفولة والحرص على توفير كل المقومات المادية والمالية والبشرية لخلق بيئة مثلى للطفل تتجاوز العقبات والصعوبات والتحديات التي خلقتها ظروف الحرب ضد الإرهاب ودا عميه، أو تحد من تداعياتها على النمو الطبيعي والأمن والسليم للطفولة

- **إعادة مشروع الصك التشريعي لإحداث اتحاد شركات التأمين بسبب إشكاليات تهدد استقلالية وتنافسية النشاط التأميني**
- **وزراء يطالبون بالدعم الحكومي للشرائح الاجتماعية لتخفيف الأعباء المالية الناتجة عن البرامج الحكومية**

يتمنى على المواطنين فتح حسابات مصرفية..

المركزي يحذر: عدم وجود حساب يؤدي إلى الحرمان من الحصول على الدعم النقدي

1,1 مليون حساب تم فتحه «للمستفيدين من الدعم» خلال ثلاثة أشهر

| عبد الهادي شباط

تمنى مصرف سورية المركزي في بيان له على المواطنين بضرورة الإسراع بفتح الحساب المصرفي ولاسيما ممن هم حاملو بطاقات الدعم ومستفيدون من الدعم الحكومي.

وأوضح في بيانه عبر حسابه الرسمي على وسائل التواصل الاجتماعي أن عدم فتح الحساب سيكون سبباً لعدم حصول المستفيد على الدعم النقدي عند إطلاق الآلية المشار إليها أعلاه، ويؤكد المصرف على إمكانية الاستفادة من السبل المتاحة لفتح الحساب ولاسيما استخدام المواقع الإلكترونية للمصارف لإنجاز الجزء الأكبر من عملية فتح الحساب بحيث يتم إدراج البيانات الأساسية الخاصة بصاحب الحساب عبر ذلك الموقع ولا يتبقى على المواطن سوى مراجعة فرع المصرف لإبراز صورة الهوية الشخصية الخاصة به وتوقيع وثيقة فتح الحساب ودفع الرسوم المترتبة.

كما نوه المركزي بأن عملية فتح الحساب المصرفي للمواطنين لها بعد إيجابي كبير ومن شأنها تحقيق النفاذ المالي لكافة شرائح المجتمع وتسهيل تنفيذ كافة العمليات «سداد فواتير- رسوم- سداد قيم مشتريات- أقساط دراسية..... إلخ» عبر تلك الحسابات من خلال القنوات المصرفية المتاحة لاسيما قنوات الدفع الإلكتروني.

وأكد أن ذلك يأتي في إطار التوجهات الحكومية حول إعادة هيكلة الدعم النقدي، وتوجيه المواطنين حاملي بطاقات الدعم لفتح حسابات مصرفية بأسمائهم في المصارف العاملة في سورية ليصار إلى إيداع مبالغ الدعم فيها.

وأوضح مصدر في مصرف سورية المركزي أن عدد الحسابات «للمستفيدين من الدعم» التي تم فتحها خلال المدة التي حددها المركزي 3 أشهر «تموز- آب - أيلول» وصلت حدود 1,1 مليون حساب وأن فتح الحسابات ما زال مستمراً حتى يتم استكمال فتح الحسابات للمستفيدين من الدعم وحول الإجراءات والتسهيلات التي عممها المركزي بخصوص مناوبات لجزء من العاملين في المصارف لأغراض فتح الحسابات بعد انتهاء الدوام الرسمي «الفترة المسائية» بيّن أنها مستمرة وهناك تقييم للمناطق التي مازال يتركز فيها عدد المستفيدين الذين لم يفتحوا حسابات وسيتم التركيز عليها بعدة إجراءات منها رفع الوعي بضرورة وأهمية فتح حسابات لهم وسيتم تعزيز الإجراءات التي تسهم في تحفيزهم على فتح هذه الحسابات ومنها السيارات أو المكاتب الجوالة لفتح الحسابات وزيادة المناوبات في المكاتب والفروع المتوفرة في هذه المناطق.

بينما يظهر المصرف العقاري أن متوسط عدد فتح الحسابات شهرياً كان بحدود 20 ألف حساب وفي التجاري السوري أيضاً تظهر البيانات أن عدد طلبات فتح الحسابات التي سجلت لدى التجاري السوري بحدود 300 ألف طلب تم تنفيذ نحو 280 ألف حساب تم فتحها وأن التجاري السوري مستمر في حزمة الإجراءات التي تفيد في تسهيل وتحفيز فتح الحسابات للمستفيدين من الدعم.

نمو طب الأعشاب في سورية

مدير الإنتاج النباتي لـ«الوطن»: نصدّر النباتات العطرية كمواد خام ونستوردها مصنعة

| جلنار العلي

أكد مدير دائرة الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة، أحمد حميدي، في تصريح لـ«الوطن»، أن زراعة النباتات العطرية في ازدياد دائم، حيث تمت خلال هذا العام زراعة 46783 هكتاراً في المناطق الآمنة، على الرغم من أن المخطط كان 36666 هكتاراً، أي بزيادة بلغت 128 بالمئة، لافتاً إلى أن أكثر النباتات العطرية التي تُزرع هي اليانسون والكمون وحبة البركة والكزبرة والشمرا.

وأشار حميدي إلى أنه تم إدراج تلك النباتات في الخطة الزراعية للعام القادم أيضاً، حيث تم التخطيط لزراعة مساحة قدرها 45804 هكتارات في المناطق الآمنة، متوقعاً أن ترتفع نسبة التنفيذ للعام القادم أيضاً.

وأعاد حميدي ارتفاع نسب التنفيذ على أرض الواقع إلى عوامل عدة، منها العوامل الاقتصادية وأسعار هذه المحاصيل المرتفعة في الأسواق المحلية والخارجية، ما يؤدي إلى التوسع في زراعة تلك المحاصيل مهما كان نوعها. ويضاف إلى تلك الأسباب أيضاً أن احتياجها المائي منخفض مقارنة بالمحاصيل الرئيسية الأخرى، لكون معظمها يُزرع خلال فصل الشتاء، ناهيك عن تكاليف إنتاجها المنخفضة وقصر فترة نموها بالنسبة للمحاصيل الأخرى، بحيث يمكن استغلال الأرض بزراعتها بمحصول آخر خلال العام الواحد بعد حصادها.

وأضاف: «كما تعد سهولة وطول مدة تخزين المنتجات الطبية والعطرية والتحكم بأسعارها عند العرض والطلب سواء محلياً أو خارجياً، عاملاً مهماً أيضاً»، معتبراً أن كل تلك الأسباب تزيد من الجدوى الاقتصادية لزراعة تلك المحاصيل.

من جهة أخرى، أشار حميدي إلى ازدياد عدد الدول التي يتم تصدير تلك النباتات إليها عاماً بعد عام، وذلك نظراً لجودة المنتج والمناخ المناسب في سورية لإنتاج تلك المحاصيل، معتبراً أنه حتى الآن لم يتم استثمار هذه النباتات كما هو مطلوب، حيث يتم تصديرها كمواد خام لبعاد استيرادها بشكل مصنع، ما يؤدي إلى فقدان القيمة المضافة من تصنيع هذه المنتجات.

زيادة 128 بالمئة للمساحة المستثمرة بزراعتها لجدواها الاقتصادية

واقترح رئيس دائرة الإنتاج النباتي لتحقيق الاستثمار الأمثل لهذه المنتجات، أن يتم إيجاد سوق تصنيع لها والاستفادة القصوى من جودة هذه المنتجات في سورية، ودعم هذه الزراعات سواء من القطاع الحكومي أم الخاص معاً.

وفي السياق، أكد حميدي أن وزارة الزراعة تقوم سنوياً بإعداد الخطة الإنتاجية الزراعية، ويتم التخطيط لزراعة المحاصيل الاستراتيجية والرئيسية والتكثيفية الشتوية والصيفية بموجب نسب محددة، وفق ميزان استعمال الأراضي والموارد المائية في كل محافظة.

ويحتل محصول القمح الاستراتيجي النسبة الأكبر في الخطة الإنتاجية الزراعية، وتعتبر النباتات الطبية والعطرية من مجموعة النباتات التي يتم إدراجها ضمن الخطة الشتوية، وتضم «اليانسون والكمون وحبة البركة والكزبرة والزعتر والشمرا وأيضاً الوردة الدمشقية».